العرب في مجموعة بريكس..
الفرص والآمال والتحديات

مصطفى عبد الجواد
باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

مقدمة:

جاء قرار مجموعة بريكس، بتخصيص ثلاثة من المقاعد الستة الجديدة داخل التكتل الاقتصادي الواعد، لدول عربية، هي مصر والإمارات والسعودية، عاكسا للثقل الاقتصادي والسياسي الذي تمتلكه هذه الدول، وما تنجزه من خطط ومشاريع طموحة للتوسع والنمو، وهو أمر لا يقتصر على هذه الدول، بل تشاركها فيه دول عربية أخرى، مرشحة بقوة لنيل عضوية المجموعة خلال جولات التوسع القادمة، الأمر الذي يعكس في المجمل نهوضا اقتصاديا وتنمويا تتوسع رقعته داخل العالم العربي، بما يجعل العديد من دوله مؤهلة، بل وجاذبة، للتكتلات الاقتصادية الكبرى التي كثفت من جهودها في السنوات الأخيرة لضم القوى الاقتصادية الصاعدة إلى صفوفها، في ظل بيئة عالمية تشهد تنافسا محموما على مكامن النفوذ ومواضع القوة في العالم، عبر تكتلات اقتصادية وسياسية تتكاثر وتتمدد أذرعها، سعيا نحو انتزاع أكبر حصة من الثروة والهيمنة.

ومع أن مصر والسعودية والإمارات، منخرطة بالفعل في العديد من التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ويمارس بعضها بالفعل أدوارا فعالة في صياغة المنظومة الاقتصادية العالمية، كما هو الحال مع السعودية ودورها القيادي في أسواق الطاقة العالمية، من خلال قيادتها لمنظمة أوبك وتحالف أوبك بلس، إلا أن الانضمام إلى مجموعة بريكس يمثل أهمية خاصة للدول الثلاث، مع الأخذ في الاعتبار أن أسباب ودوافع ذلك قد تختلف من دولة

إلى أخـرى. لكـن في المجمـل، فـإن معـدلات النمـو المتسـارعة لـدول بريكـس، واستحواذها عـلى حصـة متزايـدة مـن الاقتصـاد العالمـي، فضـلا عـن ثقلها السـكاني، ومـا تحتويـه دولهـا مـن مـوارد طبيعيـة وقـدرات اقتصاديـة هائلـة، يجعـل مـن الالتحـاق بهـا هدفـا ملحـا للعديـد مـن الاقتصـادات الناشـئة عـبر العـالم.

وقـد رسـخت المجموعـة في السـنوات الأخـيرة دورهـا كمسـار منفصـل، متـوازي دونمـا تقاطـع حـاد، مـع المؤسسـات الاقتصاديـة الدوليـة التـي ظهـرت عقـب الحـرب العالميـة الثانيـة، مثـل صنـدوق النقـد والبنـك الدوليـين، والتـي تخضـع لهيمنـة أمريكيـة وأوروبيـة، لم تعـد مستسـاغة لـدى الكثيريـن الذيـن يـرون أن هـذه المؤسسـات، والنمـوذج الاقتصـادي الـذي تـروج لـه وتفرضـه عـلى الآخريـن الراغبـين في الاسـتفادة مـن برامجهـا، أدخـلا الاقتصـاد العالمـي في أزمـات أكـثر مـما قدمـا حلـولا، كـما أن توازنـات صنـع القـرار داخلهـا لم تعـد تعـبر عـما شـهدته خريطـة الاقتصـاد العالمـي مـن تبـدلات وتغـيرات، صعـدت معهـا العديـد مـن القـوى الاقتصاديـة الناشـئة، فيـما انكمـش وتراجـع ثقـل قـوى أخـرى عتيقـة.

وتمثـل مجموعـة بريكـس التـي انطلقـت بشـكل رسـمي عـام 2009 بعـد عـدة سـنوات مـن المفاوضـات والاسـتعدادات، أحـد أبـرز تجليـات هـذا التغـير في مراكـز الثقـل داخـل خريطـة الاقتصـاد العالمـي، فالمجموعـة التـي ضمـت في البدايـة روسـيا والصـين والبرازيـل والهنـد ثـم انضمـت إليهـا جنـوب أفريقيـا في عـام 2010، تشـكل 23 % مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي للاقتصـاد العالمـي، وهـي النسـبة التـي سـتزيد بالطبـع بعـد انضـمام كل مـن مـصر والسـعودية والإمـارات وإيـران والأرجنتـين وإثيوبيـا لعضويـة بريكـس بشـكل رسـمي في ينايـر 2024، كـما يحتضـن أعضـاء المجموعـة الحاليـون، نحـو 42 % مـن سـكان العـالم، وأكـثر مـن 16 في المائـة مـن التجـارة العالميـة، فيـما تمثـل أراضيهـم نحـو 26% مـن إجـمالي مسـاحة العـالم. [1] ومـع انضـمام الـدول السـت الجديـدة، والتـي يبلـغ إجـمالي ناتجهـا المحـلي نحـو 3 تريليونـات دولار، يتوقـع أن يبلـغ الناتـج المحـلي الإجـمالي لمجموعـة بريكـس نحـو 30 تريليـون دولار، مـن إجـمالي الناتـج المحـلي العالمـي البالـغ 105 تريليونـات

دولار، وفق بيانات صندوق النقد الدولي، وهي حصة تفوق ما تمثله مجموعة السبع الاقتصادية الكبرى. [2]

ورغم أن بريكس في سنواتها الأولى لم تحظ باهتمام كبير، وراهن كثيرون، وما زالوا، على فشلها المحتمل، بسبب اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، وعدم وجود اتصال جغرافي بين دولها، فضلا عن التباين الثقافي والتاريخي والعرقي بين شعوبها، إلا أن محصلة السنوات الماضية أظهرت عكس ذلك، حيث نمت اقتصادات معظم دول المجموعة بمعدلات سريعة، نجحت معها في انتشال عشرات الملايين من شعوبها من براثن الفقر، وطورت بنيتها الاقتصادية والتكنولوجية بوتيرة متسارعة، بما عزز مكانتها الاقتصادية، فالصين على سبيل المثال، هي ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة، وأكبر دولة مصدرة في العالم بحصة تصديرية تبلغ نحو 15% من إجمالي الصادرات العالمية، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستيراد بحصة عالمية تجاوزت 11%. [3]

ولا يقتصر الأمر على الصين، إذ تحتل روسيا المرتبة الثانية عالميا في تصدير الوقود، كما تأتي في المرتبة 15 عالميا من حيث الصادرات، فيما تحتل الهند المرتبة الـ 21 عالميا من حيث الصادرات، والـ 17 عالميًّا من حيث الاستيراد. كما تتميز دول المجموعة بتنوع هيكلها الاقتصادي، فالصين توصف بأنها مصنع العالم، بينما تتميز الهند بالعمالة المدربة والرخيصة، فضلا عن تقدمها اللافت في صناعة البرمجيات والأدوية والمنسوجات، فيما تمتلك روسيا مواد طبيعية ضخمة، خاصة من الغاز والنفط، بالإضافة إلى صناعاتها الثقيلة الضخمة، فيما تستحوذ البرازيل على حصة معتبرة من الإنتاج الزراعي العالمي، أما جنوب أفريقيا فهي غنية بالمعادن وتعد أحد مراكز الثقل المهمة داخل أفريقيا. هذه التنوع والثراء يعزز من إمكانيات التجارة البينية والتعاون الاقتصادي وتبادل الاستثمارات والتكنولوجيا والخبرات بين دول المجموعة. [4]

ومع أن مجموعة بريكس تركز بشكل أساسي على تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والتنموي بين دولها، ومساعدة الدول الناشئة الأخرى، عبر تشجيع

التنمية المستدامة وتوطين التكنولوجيا المتقدمة وتطوير القدرات البشرية وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة، إلا أنه لا يمكن تجاهل الخلفيات السياسية لأهداف المجموعة، فالسعي لخلق مسار جديدة للتنمية والتعاون الاقتصادي بعيدا عن ذلك الذي تسيطر عليها الدول الغربية، ينطلق أساسا من رؤية تستهدف إعادة رسم خريطة النظام الدولي، والتحول إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومنح الدول الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وضعا أكثر تمثيلا وتأثيرا في صياغة السياسات الدولية، سياسيا واقتصاديا، خاصة بعدما توسعت الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، في استخدام سياسة العقوبات الاقتصادية والاقصاء من سلاسل الإمداد العالمي وشبكات التداول النقدي، لخصومها السياسيين، تحت ذرائع وحجج مختلفة، وهو ما أعاق آليات المنافسة العادلة، وحرم العديد من الدول من الوصول إلى مصادر التكنولوجيا المتطورة، وأعاق انخراطها بسلاسة في مسارات التجارة العالمية، كما أن سيطرة الدول الغربية على صناعة القرار داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية منع قيامها بدور «الحكم العادل» لتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء، وهو ما أصاب بعضها بالشلل، كما هو حال منظمة التجارة العالمية منذ سنوات.

وقد خطت دول بريكس خطوات عدة على صعيد تحقيق أهدافها، عبر إطلاق هياكل بديلة لتلك المسيطرة حاليا على مفاصل الاقتصاد العالمي، ولعل أبرزها تدشين «بنك التنمية الجديد» في عام 2014 برأسمال وصل إلى 100 مليار دولار كبديل لصندوق النقد والبنك الدوليين، وقدم البنك حتى الآن أكثر من 30 مليار دولار قروضاً لمشاريع تنموية بشروط أكثر يسراً من تلك التي تقدمها المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها القوى الغربية؛ بهدف منح أعضاء بريكس مزيداً من السيطرة على تمويل التنمية. كما أسست دول التجمع صندوقاً احتياطياً للطوارئ، لتعزيز قدرتها على سداد الديون وتجنب ضغوط السيولة، وأيضاً تمويل البنية التحتية والمشاريع المناخية في البلدان النامية. هذا بالإضافة إلى تأسيس نظام «دفع بريكس»، وهو نظام دفع للمعاملات بين

دول المجموعة دون الحاجة إلى تحويل العملة المحلية إلى دولارات، فيما تدرس المجموعة بجدية التوسع في التبادل التجاري بالعملات المحلية، أو إصدار عملة موحدة للتعامل البيني، والأخير هدف طموح، قد يحتاج إلى سنوات أو حتى عقود، لكنه يعكس الرؤية والطموح البعيد لدول بريكس. (5)

هذه الرؤية عكستها كلمات زعماء دول المجموعة خلال قمتها الأخيرة التي انعقدت في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في أغسطس 2023، حيث اعتبر رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامابوزا، أن «العالم يتغيّر»، و«الوقائع الجديدة تتطلب إصلاحاً جذرياً لمؤسسات الحوكمة العالمية لكي تكون أكثر تمثيلاً وقادرة على أن تردّ بشكل أفضل على التحديات التي تواجه البشرية»، فيما كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكثر وضوحا في كلمته، مطالبا بـ«تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب يكون عادلاً حقاً، ويستند إلى القانون الدولي مع مراعاة المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في السيادة، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير، واختيار نموذج التنمية الخاص بهم». أما نظيره الصيني شي جينبينج فقد ركز على الجذور العميقة لرؤية المجموعة، معتبرا أن «تاريخ البشرية لن ينتهي عند حضارة بعينها أو نظام بعينه»، وأن «هناك الكثير من الحضارات ومسارات التنمية في العالم»، داعيا إلى «حوكمة عالمية أكثر عدلاً وعقلانية»، وإلى «تعزيز التبادلات بشأن الثقافات التقليدية وتعزيز تجديد الثقافات التقليدية الممتازة» في إشارة إلى رفضه لهيمنة الحضارة والنموذج الغربي عالميا، واعتباره معيارا للتقدم والرقي، وهو ما يستلزم إعادة الاعتبار للحضارات والثقافات الأخرى خارج المنظومة الغربية. (6)

ويركز هذا التقرير على استعراض دلالات انضمام مصر والسعودية والإمارات إلى مجموعة بريكس، والفرص والإمكانيات التي تسعى كل دولة لاقتناصها من وراء ذلك، وكيفية التغلب على التحديات والهواجس التي قد تواجهها على خلفية قرار الانضمام، خاصة في ظل بيئة عالمية تتصاعد فيها مؤشرات الاستقطاب والصراع، فيما تنكمش حوافز التعاون والتكامل.

مصر

يعكس انضمام مصر إلى مجموعة بريكس رؤيتها القائمة على تنويع خياراتها الاقتصادية، والسعي لفتح مسارات متعددة تساهم في تعزيز نموها الاقتصادي، وتفتح الباب أمام ضخ المزيد من الاستثمارات في شرايين اقتصادها المتشعبة والواعدة، وهي الرؤية التي عبر عنه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، عقب إعلان انضمام بلاده للمجموعة، حيث أكد تطلع مصر للعمل على «إعلاء صوت دول الجنوب إزاء مختلف القضايا والتحديات التنموية التي تواجهنا، بما يدعم حقوق ومصالح الدول النامية". [7]

على الضفة الأخرى، فإن منح مصر الأولوية لعضوية المجموعة من بين نحو 40 دولة قدمت طلبا أو أبدت رغبة في الانضمام، خلال قمة جوهانسبرج، يعكس علاقات مصر الوثيقة مع دول بريكس، وموقعها الجغرافي المتميز في منتصف طرق التجارة العالمية، وفي القلب منها قناة السويس، الشريان الحيوي لسلاسل الإمداد العالمية، فضلا عن كونها بوابة العبور إلى القارة الأفريقية، مع امتلاكها بنية تحتية تعد من بين الأحدث والأكثر تطورا في العالم، هذا بالإضافة إلى دورها المتنامي كأحد مراكز الطاقة الجديدة والمتجددة، إقليميا وعالميا.

ولا تعد مصر وافدا جديدا كليا على بريكس، حيث نالت عضوية «بنك التنمية الجديد» التابع للمجموعة في ديسمبر 2021، لكن العضوية الكاملة تمنحها مزيدا من التقارب مع دول التكتل، وتساهم في تعزيز التعاون البناء مع دوله لدعم جهودها للتنمية المستدامة، مع الترويج للإصلاحات التي شهدتها البيئة المصرية الاقتصادية والاستثمارية في السنوات الأخيرة، بالشكل الذي يعظم فرص مصر في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما أنه يفتح آفاقًا واعدة لتبادل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة في شتى القطاعات الاقتصادية، بما يساهم في زيادة معدلات الإنتاج المحلي. [8]

كما أن استهداف التكتل تقليل التعاملات البينية بالدولار الأمريكي يخفف

مـن الضغـط عـلى النقـد الأجنبـي في مـصر والـذي يمثـل الـدولار الحصـة الكـبرى منـه، وهـو مـا يصـب في صالـح تحسـين عـدد مـن المـؤشرات الاقتصاديـة المحليـة. هـذا عـلاوة عـلى إمكانيـة الحصـول عـلى تمويـلات ميـسرة لمشروعاتهـا التنمويـة مـن خـلال بنـك التنميـة الجديـد التابـع للمجموعـة، والـذي يمكـن أن يوفـر فرصـا تمويليـة ميـسرة للمشروعـات التنمويـة ومسـارات التحـول الأخـضر عـلى نحـو يدعم المسـار المـصري في تحقيـق أهـداف التنميـة الشـاملة والمسـتدامة، وتسريـع وتـيرة التعـافي الاقتصـادي، وامتـلاك القـدرة بشـكل أكـبر عـلى احتـواء التداعيـات الداخليـة والخارجيـة.

هـذا فضـلا عـن هـدف أكـثر شـمولا وأبعـد مـدى وهـو الاسـتفادة مـن ثمـار سـعي دول بريكـس لخلـق نظـام عالمـي، يمنـح مزيـدًا مـن الثقـل للـدول الناميـة والناشـئة، بمـا يخـدم مصالحهـا، ويلبـي احتياجاتهـا التنمويـة، في ظـل الأزمـات العالميـة المتتالية والتـي تتزامـن مـع التداعيـات الوخيمـة لأزمـة المنـاخ، ومـا يمثلـه ذلـك مـن أعبـاء تمويليـة ضخمـة تثقـل كاهـل الـدول الناميـة والفقـيرة بشـكل خـاص. (9)

ولا يـأتي تعويـل مـصر عـلى علاقـات اقتصاديـة واعـدة مـع دول بريكـس مـن فـراغ، حيـث تحتـل دول المجموعـة مكانـة مهمـة في خريطـة التبـادل التجـاري للقاهـرة، فالتبـادل التجـاري لمـصر مـع الصـين بلـغ 14.9 مليـار دولار في عـام 2022، بفائـض تجـاري لصالـح الصـين بلـغ 11.5 مليـار دولار. أمـا الهنـد، فوصـل حجـم تبادلهـا التجـاري مـع مـصر عـام 2022 إلى نحـو 6 مليـارات دولار، وبفائـض تجـاري لصالـح الهنـد أيضـاً بحـدود 2.2 مليـار دولار، ثـم تـأتي روسـيا في المرتبـة الثالثـة بتبـادل تجـاري قيمتـه 4.7 مليـارات دولار، وبفائـض تجـاري لصالـح روسـيا بنحـو 3.5 مليـارات دولار. وتحتـل البرازيـل المرتبـة الرابعـة بقيمـة تبـادل تجـاري تبلـغ 1.4 مليـار دولار، وبفائـض تجـاري لصالـح البرازيـل بنحـو 850 مليـون دولار تقريبـاً، ثـم جنـوب أفريقيـا بتبـادل تجـاري قيمتـه 216 مليـون دولار في عـام 2021، وبفائـض تجـاري لصالـح مـصر قيمتـه قرابـة 40 مليـون دولار. (10)

ومـن أجـل تعزيـز اسـتفادتها مـن عضويـة بريكـس، قـررت الحكومـة المصريـة

إنشاء «وحدة بريكس» التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، وتُعنى بملفات التعاون مع «بريكس»، وتضم في عضويتها الوزراء والمسؤولين المعنيين بالعلاقة مع بريكس، حيث تتنوع مجالات التعاون القائمة والممكنة، كما تتعدد المهام المنوطة بكل منها وفقا لدورها ومجال عملها، فمثلا تستهدف وزارة التجارة والصناعة، زيادة التبادل التجاري في عدّة مجالات خاصة الصادرات الصناعية والخدمية، بموازاة دراسة السلع والخدمات التي يمكن تبادلها مع دول «بريكس» بالعملات المحلية للدول الأعضاء»، حيث يمثل التبادل التجاري بين مصر ودول التكتل بعد توسعه، نحو ثلث حجم تجارة مصر مع دول العالم، حسب بيانات صندوق النقد الدولي، إذ ارتفعت صادرات مصر إلى دول «بريكس» 5.3% في 2022 لتسجل 4.9 مليار دولار، بينما زادت الواردات 11.5% في العام نفسه إلى 26.4 مليار دولار. [11]

أما وزارة المالية، فإنها تستهدف الحصول على تمويلات ميسرة للمشروعات الصديقة للبيئة، كمشروعات إعادة التدوير، وإنتاج بدائل البلاستيك، والطاقة النظيفة، بالإضافة لعدد من المشروعات التنموية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي. في حين تركز وزارة التعاون الدولي على استغلال عضوية مصر في بريكس من أجل تنسيق السياسات التجارية والتنموية الدولية بين دول الجنوب»، بينما تخطط الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لتكثيف زياراتها لدول المجموعة، خاصة الآسيوية، للترويج للاستثمار في مصر، إذ يبلغ «عدد الشركات التابعة للدول الخمس المؤسسة لـ»بريكس» في مصر نحو 40 ألف شركة، ومن المؤكد زيادتها بعد تنفيذ خطط التعاون الاستثماري بين الدول الأعضاء». هذا مع ترجيح استفادة مصر من وضع تفضيلي لاستيراد السلع الاستراتيجية مثل القمح أو النفط من دول بريكس، سواء من خلال شروط ميسرة للسداد أو الأفضلية في الحصول على المنتج؛ كما من الوارد مستقبلاً إنشاء نظام للمدفوعات بين دول المجموعة، يعتمد على العملات الرقمية، وهو ما يزيد من خيارات مصر النقدية والتمويلية. [12]

السعودية

حظيت الدعوة التي وجهت إلى السعودية للانضمام إلى مجموعة بريكس، بحصة وافرة من اهتمام المحللين وخبراء الاقتصاد، فاقت باقي الدول الست التي نالت العضوية، وهو ما يعكس ليس فقط الثقل الوازن الذي تمثله المملكة في سوق الطاقة العالمي، وإنما كذلك الآفاق الواعدة لاقتصادها الذي ينمو بوتيرة هي الأسرع من بين دول مجموعة العشرين؛ ليتجاوز الناتج الإجمالي المحلي للمملكة لأول مرة حاجز التريليون دولار في عام 2022، وذلك في ظل رؤية 2030 التي أطلقتها الرياض قبل سنوات، بهدف إحداث نهضة تنموية شاملة، تفطم اقتصادها من الاعتماد المزمن على النفط وإيراداته، عبر استنهاض القوى الشاملة للمملكة، وتوسيع قاعدة الاقتصاد وتنويع مساراته، عبر خلق شرايين جديدة للنمو والتطور، وضخ استثمارات ضخمة تستهدف طيفا واسعا من القطاعات التكنولوجية والإنتاجية والتجارية والخدمية.

ولترسيخ هذا التنوع الاقتصادي وتوطيد دعائمه، سعت السعودية إلى توسيع دائرة تحالفاتها وشراكاتها الاقتصادية، فلم تعد تعتمد فقط على دورها القيادي في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وإنما نشطت بقوة كذلك في إطار «مجموعة العشرين»، و«منظمة شنغهاي للتعاون»، ثم اكتملت الثلاثية بعضوية بريكس، التي تعد المملكة بالفعل من أكبر شركائها التجاريين في الشرق الأوسط، بحصيلة تجاوزت 160 مليار دولار عام 2022، مسجلة بذلك زيادة كبيرة مقارنة بعامي 2017 و2021 اللذان بلغ فيهما حجم التجارة البينية 81 و128 مليار دولار على التوالي.[13]

وقد عبر وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان عن تلك الرؤية خلال كلمته أمام «حوار بريكس بلس» الذي عقد على هامش قمة بريكس الأخيرة في جوهانسبرج، حيث أكد أن بلاده «تمتلك الإمكانات التي تجعل اقتصادها واعداً من حيث موقعها الجغرافي الذي يربط بين 3 قارات، والمساحة المترامية، وغناها بالثروات الطبيعية والبشرية، وما تتيحه الممرات المائية المحاذية

لهـا مـن دور في تيسـير حركـة التجـارة العالميـة». كـما حـدد الوزيـر السـعودي ثوابـت رؤيـة بـلاده لآفـاق التعـاون مـع دول المجموعـة، مشـددا عـلى أن السـعودية سـتظلّ مصـدراً موثوقـاً للطاقـة، وأنهـا منفتحـة عـلى التعـاون البنّـاء مـع الجميـع، مـع التأكيـد ضرورة مواجهـة التحديـات التـي تعيـق التنميـة المسـتدامة، والالتـزام بمبـدأ احـترام سـيادة الـدول واسـتقلالها، وتسـوية النزاعـات بطـرق سـلمية. [14]

ويمنـح انضـمام السـعودية، ومعهـا إيـران والإمـارات، إلى بريكـس دول المجموعـة حصـة مؤثـرة في سـوق النفـط العالمـي، تبلـغ 41% مـن إجـمالي الإنتـاج العالمـي حسـب بيانـات وكالـة الطاقـة الدوليـة [15]، وفيـما تلعـب المملكـة وروسـيا دور «صانـع السـوق» في تجـارة النفـط العالميـة، مـع دور مؤثـر لـكل مـن إيـران والإمـارات، باعتبارهـما مـن كبـار منتجـي أوبـك، فـإن الصـين والهنـد، تعـدان مـن كبـار المشـترين العالميـين للنفـط، وهـو مـا يعنـي أن بريكـس أصبحـت تضـم منتجي ومسـتهلكي النفـط عـلى طاولـة واحـدة، تحتـوي كذلـك عـلى ملفـات عديـدة أخـرى للتعـاون والشراكـة، بمـا يُسـهل إمكانيـة الوصـول إلى رؤيـة تحقـق المصالـح المشـتركة لـكل الأطـراف.

ولا يقتـصر الأمـر عـلى الطاقـة فقـط، حيـث تعكـس خريطـة الـدول الجديـدة المنضمـة للمجموعـة، رغبـة بريكـس في التحـول مـن تكتـل فضفـاض إلى كيـان فاعـل في التجـارة والطاقـة العالميـة؛ لتضييـق الخنـاق عـلى التحالـف الغربي الرأسـمالي الذي تقـوده واشـنطن، وذلـك مـن خـلال المشـاركة الفعالـة في تحديـد مسـارات الطاقـة والمـواد الغذائيـة وأسـعارها وممراتهـا خـلال السـنوات المقبلـة، وصـولا إلى تحقيـق ثلاثـة أهـداف رئيسـية، وهـي: السـيطرة عـلى أسـواق النفـط والحبـوب العالميـة، والممـرات المائيـة التـي تمـر عبرهـا ناقـلات النفـط والغـاز وتجـارة السـلع والبضائـع، وهـي قنـاة السـويس ومضيـق هرمـز، وثانيـا: زيـادة حجـم التجـارة العالميـة القابلـة للتسـوية بعمـلات بديلـة للـدولار، ثـم ثالثـا: تحويـل فوائـض النفـط مـن البنـوك الغربيـة إلى بنـك التنميـة الآسـيوي بمـا يسـاهم تدريجيـاً في تعزيـز حجـم «عملـة بريكـس» المقترحـة. [16]

وبشكل عام، يتيح انضمام السعودية لتجمع بريكس، آفاقا أخرى واعدة فيما يتعلق بفرص جذب استثمارات وشراكات متنوعة للمساهمة في تمويل مشاريع رؤية 2030، سواء فيما بمجالات الوقود التقليدي، من نفط وغاز، أو مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة التي تمتلك المملكة خططا طموحة لتبوء مكانة متميزة بين كبار المنتجين على الصعيد العالمي، هذا فضلا عن إمكانية إقامة مشاريع مشتركة لتوطين ونقل وتبادل التكنولوجيا المتطورة، والاستفادة من خبرات دول مثل الصين في هذا المجال، كما يمكن أن تمتد مجالات التعاون لتشمل شراكات في المجال الزراعي مع البرازيل، أو مع روسيا في مجالات الطاقة الأحفورية والطاقة النووية السلمية، مع فرص استثمارية أخرى في مجالات التعدين مع جنوب أفريقيا. كذلك فإن الوجود ضمن تكتل يضمن أكثر من 40 % من سكان العالم، يعني امتلاك السعودية نافذة واسعة للوصول إلى أسواق دول المجموعة، وهو أمر ملح في ظل خطط تنويع الاقتصاد، والتحول إلى اقتصاد انتاجي يسعى للوصول بفوائضه الاستثمارية ومنتجاته إلى مختلف أسواق العالم.

ولن تكون الاستثمارات ذات اتجاه واحد، حيث يوفر انضمام السعودية إلى بريكس مزيدا من التمويل لبنك التنمية الجديد التابع للمجموعة، في ظل الفوائض المالية المتراكمة لدى المملكة، وامتلاكها لأحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، وهو ما يعزز مكانة البنك كبديل مستقبلي، أو على الأقل منافس قوي، لصندوق النقد والبنك الدوليين، باعتباره الذراع التمويلي للمجموعة، وتقوم من خلاله بتقديم قروض تنموية، بتسهيلات وشروط أقل تشددا من تلك التي تفرضها مؤسسات التمويل الغربية. [17]

في مقابل هذه الفوائد المتوقعة، توجد تخوفات تلقي بظلالها السلبية على انضمام السعودية إلى تجمع بريكس، تتعلق بأجواء الاستقطاب السياسي التي تخيم على علاقة الصين وروسيا، وهما من مؤسسي بريكس، مع الولايات المتحدة والغرب بشكل عام. وبشكل عام، لا تبدو المملكة في وارد الانخراط

في تلك الأجواء، رغم أنها في السنوات الأخيرة أخذت منحى أكثر استقلالية في علاقاته بالولايات المتحدة، وأصبحت أكثر انفتاحا على التنسيق والتعاون مع مختلف القوى الدولية، كما هو الحال في علاقاتها الاقتصادية والسياسية المتنامية مع الصين، أو في تنسيقها الوثيق مع روسيا من خلال آلية «أوبك بلس» التي أصبحت اللاعب الرئيسي في سوق النفط العالمي، ولذا فإنه يمكن قراءة تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، عقب دعوة بلاده للانضمام إلى بريكس، والذي أكد فيه «أن المملكة ستدرس الدعوة، وأنها ستتخذ القرار المناسب» [18]، على أنه رسالة تريث من المملكة للموازنة بين الفوائد المرجوة والمخاطر المحتملة من الانضمام للمجموعة، خاصة أن الوزير السعودي قرن الترحيب بدعوة العضوية، بالتأكيد على أن «المملكة تركّز في سياستها الخارجية، وكل سياساتها، على بناء شراكات اقتصادية قوية لدعم مسيرة التنمية في المملكة، والترابط الاقتصادي والتنمية حول العالم».

ويشكل التعامل بالدولار أحد أوجه اختلاف الأولويات بين بريكس والسعودية، فالمجموعة تسعى للحد من هيمنة العملة الأمريكية على تعاملات التجارة الدولية، والإطاحة به من عرش الاحتياطات المالية في العالم، في حين تربط الرياض عملتها بالدولار، كما أن الأخير هو العملة المعتمدة في تجارة النفط التي تشكل العمود الفقري لاقتصاد المملكة حتى الآن، لذا فإنه ليس من مصلحتها التسرع في اتخاذ أي خطوة قد تهدد استقرار مواردها المالية، إذ لا تبدو في الأفق المنظور أي مؤشرات ملموسة لظهور عملة نقدية قادرة على منافسة الدولار من حيث الاستقرار وسهولة وقابلية التداول، حيث تجري 80% من التبادلات التجارية في العالم باستخدام الدولار الذي يهيمن على 59%، الاحتياطيات الأجنبية، كما يسيطر على 90% من التحويلات المالية التي تتم ضمن شبكة سويفت، فيما تقدر حصة اليوان الصيني، على سبيل المثال، من الاحتياطيات الأجنبية بنحو 2.7%». [19]

الإمارات

يعكس انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة لمجموعة بريكس، النهج التعددي الذي تتخذه منذ سنوات طويلة، لتعزيز شراكاتها الاقتصادية، وفتح المزيد من الأسواق أمام منتجاتها، وجذب الاستثمارات التي تبحث عن بيئة خصبة للنجاح والنمو، وهو ما توفره الإمارات التي تمضي بقوة نحو ترسيخ موقعها كمركز عالمي للتجارة والخدمات، مستندة على استراتيجيات مبتكرة، من أجل بناء اقتصاد يقوم على المعرفة والتنوع، إضافة إلى تعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو نهج يتطلب الانخراط في مروحة واسعة من التحالفات والتكتلات الاقتصادية، على غرار بريكس، أو منظمة شنغهاي للتعاون، التي منحت الإمارات في مايو الماضي، صفة «شريك حوار»، حيث تعكس هذه التحالفات الدور البازغ للعديد من الاقتصادات الفتية الناشئة التي تشهد صعودا ونموا قويا، وتسعى لاستغلال ذلك في انتزاع موطئ قدم ضمن معادلات التأثير والنفوذ الدولي، بما يعبر عن هذه القوة ويعزز حضورها ومكانتها.

ولم يأت اختيار الإمارات لنيل عضوية بريكس، رغم وجود قائمة طويلة من الدول الساعية لذلك، من فراغ، فهي تمتلك ثاني أكبر اقتصاد خليجي بعد السعودية، كما أنها تعد ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، ولديها فوائض مالية ضخمة تستثمرها عبر صناديقها السيادية المتعددة، والتي يقترب رأسمالها من تريليون دولار، كما تمتلك حزمة من القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار والتجارة تعد من بين الأحدث في العالم، وتدعمها في ذلك بنية تحتية متطورة، وخطط اقتصادية طموحة، تستند بدورها على رؤية استراتيجية طويلة المدى، إذ ينص المبدأ الثاني من مبادئ الخمسين، التي تحدد التوجهات الاستراتيجية للإمارات في مختلف المجالات خلال الخمسين عاما القادمة، على «التركيز بشكل كامل خلال الفترة المقبلة على بناء الاقتصاد الأفضل والأنشط في العالم. التنمية الاقتصادية للدولة هي المصلحة الوطنية الأعلى، وجميع

مؤسسات الدولة في كافة تخصصاتها وعبر مستوياتها الاتحادية والمحلية ستكون مسؤوليتها بناء أفضل بيئة اقتصادية عالمية والحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها خلال الخمسين عاماً السابقة». كما ينص المبدأ الثالث على أن «السياسة الخارجية لدولة الإمارات هي أداة لخدمة الأهداف الوطنية العليا، وعلى رأسها المصالح الاقتصادية لدولة الإمارات. هدف السياسة هو خدمة الاقتصاد، وهدف الاقتصاد هو توفير أفضل حياة لشعب الاتحاد». [20]

وتتعدد المكاسب التي تتوقع الإمارات حصدها عبر تواجدها ضمن مجموعة بريكس، ومنها: فتح آفاق جديدة للتعاون وتعزيز العلاقات مع مجموعة من الاقتصادات الواعدة والكبرى، كما أن التواجد في تحالف يضم أكثر من 42% من سكان العالم، يوفر سوقا ضخمة للشركات الإماراتية لا سيما بعد أن عملت الإمارات خلال السنوات الماضية على تعزيز الشراكات الدولية ودعم القدرة التنافسية لاقتصادها واستدامته. كما يسهم الانضمام للمجموعة في تعزيز دور الإمارات كقوة اقتصادية عالمية ويفتح آفاقًا جديدة للتعاون، ويمنحها مزيدا من الشراكات بما يعزز من النمو والتطور والتنمية، خاصة بعدما وصلت تجارتها غير النفطية إلى مستويات تاريخية خلال عام 2022، مدفوعة بخطى حثيثة لتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادها واستدامته واستكشاف فرص جديدة من خلال تعزيز الشراكات الدولية.

كذلك تعول الإمارات على بريكس في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التعاون مع دول المجموعة في مجال الابتكار والبحث والتطوير، حيث تمتلك دول بريكس قاعدة علمية وتكنولوجية كبيرة، توفر فرصاً واعدة للابتكار وتطوير المنتجات والخدمات. هذا بالتوازي مع فتح المزيد من الآفاق والخيارات أمام الشركات ورؤوس الأموال الإماراتية، لا سيما أن سياسة البلاد تركز على دعم الازدهار الاقتصادي على المدي الطويل من خلال الاعتماد على استراتيجية مبتكرة وبناء اقتصاد يستند على المعرفة والتنوع وتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي. [21]

وقد أبدت الإمارات، ترحيبا كبيرا بقبول عضويتها في المجموعة، حيث اعتبر الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية الإماراتي، القرار بمثابة تجسيد لنهج الشراكة وروح الصداقة الراسخة لدى مجموعة بريكس، كما أنه يمثل «جزءاً من أولويات دولة الإمارات في تعزيز الحوار البنّاء من خلال منصات فاعلة تمثل اقتصاديات الدول النامية والناشئة، والتركيز على الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل، والحفاظ على علاقات استراتيجية واقتصادية متوازنة - بما في ذلك مع المنظمات الدولية - في نظام عالمي دائم التطور»، مشددا على أن «دولة الإمارات تؤكد باستمرار على أهمية التعددية في دعم السلام والأمن والتنمية عالمياً».

كما رأى وزير الدولة الإماراتي أحمد الصايغ في الانضمام لبريكس خطوة مهمة ضمن نهج بلاده طويل الأمد، موضحا أن «دولة الإمارات عملت خلال العقودِ الخمسة الماضية على تعزيزِ الشراكات الدولية، ويعكس انضمامها إلى بريكس نهجها المنفتح على تعزيز الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، وهي تسير بخطى حثيثةٍ لتعزيزِ القدرةِ التنافسية لاقتصادها واستدامته واستكشاف فرص جديدة»، فيما اعتبرت ريم الهاشمي وزيرة الدولة الإماراتية لشؤون التعاون الدولي الانضمام إلى بريكس دلالة على إيمان «الإمارات بالتعددية والمساهمة الفاعلة في المنتديات الدولية الهامة، بدءًا من التفاعل مع «بريكس»، والمشاركة بانتظام في عملية مجموعة العشرين، واستضافة مؤتمر المناخ (COP28) في نوفمبر 2023»، موضحة أن «الإمارات ترى أن مستقبل الأمن والازدهار العالمي يعتمد على شراكات قوية وتعاون على المستوى الدولي، والتزام مشترك بتحقيق الاستقرار والتنمية». [22]

في المقابل، حرص وزير الاقتصاد الإماراتي عبد الله بن طوق المري، على تفنيد التفسيرات السياسية لانضمام بلاده إلى بريكس، مؤكدا أن القرار لن يضر بعلاقتها مع الدول الغربية، وأنها ترى في العضوية فرصة لتطوير التجارة وضخ مزيد من رأس المال في بنك التنمية الجديد التابع للمجموعة، والذي انضمت

إليـه الإمـارات بالفعـل في أكتوبـر 2021، معتـبرا أن «الذهـاب إلى جنـوب العـالم، هـو الجانـب الأكـثر أهميـة الـذي نركـز عليـه في الوقـت الحـالي»، وأن «الانضـمام إلى «بريكـس» سـيضيف كثـيراً إلى الدعـم متعـدد الأطـراف الـذي تقدمـه الإمـارات للعـالم. نحـن نركـز عـلى تجارتنـا العالميـة، وكانـت الإمـارات دائمـاً مركـزاً عالميـاً».

كـما بـدد الوزيـر الإمـاراتي المخـاوف بشـأن تخـلي بـلاده عـن الـدولار الأمريـكي، موضحـا أن بـلاده «تميّـز بـين العمـلات الاحتياطيـة والعمـلات التجاريـة»، وتواصـل أداء كثـير مـن الأعـمال بالـدولار، رغـم توقيعهـا اتفاقيـات مـع دول عـدة لاسـتخدام العمـلات المحليـة في التبـادل التجـاري، لافتـا إلى أن التركيـز ينصـبّ عـلى «مـا يجعـل الأمـر أسـهل لمراكـز التجـارة، ومـا يجعـل التجـارة العالميـة أسـهل» [23]، خاصـة أن «التكتـلات الاقتصاديـة تمثـل اليـوم أحـد أهـم التوجهـات البـارزة التـي ترسـم ملامح المشـهد الاقتصـادي الراهـن والمسـتقبلي، ومـن شـأنها المسـاهمة بقـوة في اسـتقرار ونمـو الاقتصـاد العالمـي وتنميـة التجـارة وتدفقـات الاسـتثمار دوليـاً ومرونـة سلاسـل التوريـد العالميـة». [24]

وقـد عـبر الشـيخ محمـد بـن راشـد آل مكتـوم، نائـب رئيـس دولـة الإمـارات، عـن الرؤيـة الشـاملة وراء انضـمام بـلاده إلى بريكـس، موضحـا أن القـرار يعكـس «نجاحـاً لسياسـتها الدوليـة المتوازنـة»، ويمثـل «امتـداداً لفلسـفتها القائمـة عـلى بنـاء شراكات دوليـة إيجابيـة متعـددة الأطـراف، ترسـخ مكانتهـا الاقتصاديـة والتجاريـة الدوليـة كشريـك موثـوق يربـط شـمال العـالم بجنوبـه وشرقـه بغربـه»، مشـددا عـلى أن «الإمـارات مسـتمرة في نهجهـا القائـم على دعم السـلام والأمن والتنميـة العالمية»، [25]

المصادر

(1) قمة بريكس: لماذا تطلب دول عربية الانضمام إلى المجموعة؟، موقع بي بي سي، 21/8/2023
https://cutt.us/7bi8l
(2) "بريكس" يتوسع بأكثر من 3 تريليونات دولار، صحيفة الشرق الأوسط، 24/8/2023
https://cutt.us/hoRLX
(3) تجمع "البريكس" ودوره كبوابة لتحسين الوضع والثقل العالمي للدول النامية والناشئة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 24/8/2023
https://cutt.us/YrRV9
(4) نفسه
(5) أسامة السعيد، "بريكس"... وجهة الحالمين بـ"تغيير العالم"، صحيفة الشرق الأوسط، 1/9/2023
https://cutt.us/lvvh7
(6) قمة «بريكس»: اعتماد وثيقة «الأدلة الاسترشادية» لتوسيع التكتل، صحيفة الشرق الأوسط، 23/8/2023
https://cutt.us/hYGVx
(7) ماذا تستفيد مصر من الانضمام إلى مجموعة "بريكس"؟، موقع سكاي نيوز عربية، 24/8/2023
https://cutt.us/XDvLT
(8) وزير المالية: انضمام مصر لتجمع «البريكس» يعزز الفرص الاستثمارية والتصديرية والتدفقات الأجنبية، وزارة المالية المصرية، 25/8/2023
https://cutt.us/ldbun
(9) تجمع "البريكس" ودوره كبوابة لتحسين الوضع والثقل العالمي للدول النامية والناشئة، مصدر سابق
(10) عبدالحافظ الصاوي، بعد انضمام مصر إلى البريكس... ماذا عن تجاربها السابقة؟، صحيفة العربي الجديد 4/9/2023
https://cutt.us/75xxO
(11) ما أولويات وزارات مصر من الانضمام إلى "بريكس"؟، موقع الشرق بلومبرج، 1/9/2023
https://cutt.us/C2F3v
(12) نفسه
(13) طلعت زكي حافظ، كيف يُمكن للسعودية الانضمام لـ«بريكس» من دون الإضرار بمصالحها؟، صحيفة الشرق الأوسط، 1/9/2023
https://cutt.us/hGLA0
(14) السعودية تدرس دعوة «بريكس»... وتؤكّد التعاون البنّاء، صحيفة الشرق الأوسط، 24/8/2023
https://cutt.us/mqAfJ
(15) نفوذ "بريكس الموسعة" يتمدد في أسواق الطاقة والمعادن، صحيفة العربي الجديد، 7/9/2023
https://cutt.us/0ufoF
(16) نفسه
(17) انضمام السعودية والإمارات إلى "بريكس": ما الفوائد الاقتصادية المنتظرة؟، صحيفة العربي الجديد، 20/9/2023
https://cutt.us/xLcBx

(18) وزير الخارجية السعودي للعربية: سندرس دعوة "بريكس" ونتخذ القرار المناسب، موقع العربية نت، 24/8/2023

https://cutt.us/gbS4v

(19) ماذا يعني انضمام السعودية إلى مجموعة "بريكس"؟، موقع العربية نت، 24/8/2023

https://cutt.us/VloKV

(20) أحمد نصير، الانضمام لـ"بريكس".. دبلوماسية الشراكات تعزز مكانة الإمارات الرائدة، بوابة العين الإخبارية، 24/8/2023

https://cutt.us/9ps6r

(21) انضمام الإمارات إلى "بريكس" يفتح أفاقاً واعدة لمزيد من التعاون الاقتصادي مع دول العالم، وكالة الأنباء الإماراتية "وام"، 24/8/2023

https://cutt.us/EZEhH

(22) الإمارات العربية المتحدة تنضم إلى مجموعة بريكس، وكالة الأنباء الإماراتية "وام"، 25/8/2023

https://cutt.us/niWNI

(23) الإمارات: عضوية "بريكس" ليست تحوطاً ضد التحالفات الغربية، موقع "الشرق بلومبرج"، 28/8/2023

https://cutt.us/6DNZT

(24) ابن طوق: انضمام الإمارات إلى مجموعة "بريكس" يفتح آفاقا تنموية كبيرة، وكالة الأنباء الإماراتية "وام"، 24/8/2023

https://cutt.us/Q1VdX

(25) أحمد نصير، الانضمام لـ"بريكس".. دبلوماسية الشراكات تعزز مكانة الإمارات الرائدة، مصدر سابق